

مدى تأثير المتطلبات المحاسبية والرقابية في تحسين آليات التعامل مع أدوات الدفع الإلكتروني في مؤسسات الدولة (دراسة ميدانية في جامعة البصرة)

م.م. حلمي حمزة عباس الاسدي
جامعة البصرة
كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة
م.م. معتز كاظم حنش المالكي
مديرية تربية البصرة
عضو الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين
helmehamza@yahoo.com

الملخص :

يهدف البحث الى تسليط الضوء على أدوات الدفع الإلكتروني والتي تعد من التجارب حديثة التطبيق في العراق و بالأخص في عملية دفع رواتب موظفي الدولة , وأهم المشاكل التي يواجهها النظام المحاسبي الحكومي عند استخدام هذه الأدوات ودور توفير المتطلبات المحاسبية والتدقيقية اللازمة في تحسين آليات التعامل مع أدوات الدفع الإلكتروني . وضرورة الانتقال فعليا الى الوسائل العلمية الحديثة الممكنة لتأخذ دورها الصحيح والفعال في العمل بدقة أكثر وتقليل الوقت والجهد المحاسبي حتى لا تكون حلقة عمل إضافية تزيد من أعباء النظام المحاسبي الحكومي .

وتم اجراء البحث على عينة من موظفي جامعة البصرة في قسم الشؤون المالية وقسم الرقابة الداخلية , وأجراء المقابلات مع مدراء الحسابات ومدراء التدقيق والمختصين في مجال الرواتب . حيث تم التوصل الى ابرز المتطلبات اللازم

توفيرها للارتقاء بالعمل المحاسبي والرقابي عند استخدام هذه الأدوات والقضاء على المعوقات التي تحد وتعرق استخدامها وانتشارها.

وقد خرج البحث بعدة توصيات أبرزها ضرورة ترشيح النظام المحاسبي الحكومي في مجال الرواتب من بعض المتطلبات التقليدية والكلاسيكية الغير مجدية في وقتنا الحاضر لتوفير الوقت والجهد اللازم استثماره في التعامل مع أدوات الدفع الالكتروني بكل دقة وحرفية , ورفع كفاءة الكوادر المحاسبية والرقابية عن طريق الدورات التعريفية وورش العمل , وتصميم برنامج محاسبي إلكتروني موحد لكافة دوائر الدولة له القدرة على توفير كافة المخرجات التي تتطلبها عملية استخدام أدوات الدفع الالكتروني , وضرورة توفير البنى التحتية الكافية والمناسبة من قبل الدولة والمصارف المتعاقدة مع دوائرها للوصول الى درجة عالية من الجودة في العمل وزيادة الإقبال على استخدام هذه الأدوات لتحقيق الاهداف التي وضعت من أجلها .

**The extent of the impact of accounting and control
requirements on improving the mechanisms of dealing
with electronic payment Tools in state institutions
(A field study at the University of Basra)**

Chartered

Chartered Accountant

Helmy Hamza Abbas Al-Asadi

Moataz Kazem Hanash Al-Maliki

Basra Education

University of Basra

Member of the Iraq Association of

college of physical education

Certified Public Accountants

and sport science

Abstract:-

The research aims to shed light on the electronic payment tools, which is a recent experience in Iraq, especially in the process of payment of salaries of state employees, and the most important problems faced by the government accounting system when using these tools, and the role of providing the necessary accounting and auditing requirements in improving the mechanisms of dealing with payment instruments electronic. And the need to move effectively to modern scientific means mechanized to take its correct and effective role in the work more accurately and reduce the time and effort accounting so as not to be an additional workshop increases the burdens of the government accounting system.

The research was conducted on a sample of employees of the University of Basra in the Department of Finance and Internal Control, and interviews with account managers, audit managers and salary specialists. Where the most important requirements have been reached to improve the accounting and control work when using these tools and eliminate obstacles that limit and hinder their use and spread.

The research has come out with several recommendations, most notably the need to lean the government accounting system in the field of salaries from some of the traditional and classical requirements useless at the present time to save the time and effort needed to invest in dealing with electronic payment tools accurately and professionally, and raise the efficiency of accounting and control staff through induction courses and workshops The design of a unified electronic accounting program for all government departments has the ability to provide all the outputs required by the process of using electronic payment tools, and the need to provide adequate and appropriate infrastructure by the state and the banks with Its departments to reach a high degree of quality in the work and increase the demand for the use of these tools to achieve the goals for which they were set.

المقدمة:

على الرغم من زيادة انتشار استخدام أدوات الدفع الالكترونية عالميا وما تقدمه من مميزات تتفوق بها على أنظمة ووسائل وأدوات الدفع التقليدية إلا ان هذه التجربة الفتية في العراق مازالت تواجه العديد من الصعوبات والتي من ابرزها انخفاض ثقة العملاء لدى المصارف سواء (الحاليون او المستقبليون) والذين مازالوا يميلون الى التعامل بوحدة النقد التقليدية أو الشيكات المصرفية. وتتعدد الاسباب والتي قد تكون اسباب مالية أو فنية أو نفسية ناتجة عن تعود العملاء على الاسلوب القديم فكما تقول الحكمة (الإنسان عدو ما يجهل).

ونتيجة الثورة التكنولوجية التي شهدها العالم في مجال التقنيات الالكترونية والانترنت , وزيادة حجم التعاملات الالكترونية والانفتاح الذي شهده العراق على دول العالم وسعيه الى مواكبة التطورات , نجد أن النظرة المحاسبية والرقابية لأنظمة الدفع الالكتروني تختلف عن نظرة عملاء المصارف , اذ ترى انها واقع حال لا بد منه بل وعلى العكس ان العراق تأخر كثيرا عن باقي الدول في الاستفادة من المزايا العديدة التي يقدمها استخدام أدوات الدفع الالكتروني وأن عليها مسؤولية كبيرة في تطوير الأنظمة والأدوات المحاسبية والرقابية لتناسب مع هذه الأنظمة .

ولا تختلف نظرة الحكومة العراقية عن النظرة المحاسبية والرقابية إضافة الى أنها كانت ترى في استخدام هذه الأدوات الحل في التخلص من مخاطر عمليات نقل النقود وتوزيعها , ألا أن خطواتها في السنوات التي تسبق عام ٢٠١٦ كانت خجولة تمثلت في دفع رواتب المتقاعدين بواسطة البطاقات الالكترونية أو ما يسمى

(البطاقة الذكية) أو (الكي كارد) وحث دوائر الدولة الأخرى على اتباع أسلوب الدفع الالكتروني كبديل عن دفع الرواتب يدوياً ألا أن دوائر الدولة لم تستجب لتلك الدعوات لكون تلك الدعوات لم تكن ملزمة إضافة الى عزوف موظفي الدوائر وتفضيلهم أنظمة الدفع اليدوية لأسباب سبق ذكرها , ألا أن نقطة التحول بدأت بآلية العمل التي وضعها مصرف الرافدين عند منح السلف والقروض والخدمات الأخرى لموظفي الدوائر الموطنة رواتبهم شريطة أن يتم خلق قاعدة بيانات لكافة العاملين في دوائر الدولة بشكل يسهل المتابعة وتحصيل المستحقات وكذلك جاء قرار مجلس الوزراء ذي الرقم (٣١٣) في ٢٠١٦/١١/١ بان يتم توطين رواتب كافة الموظفين المدنيين في كافة المؤسسات الحكومية العراقية وبشكل تدريجي بحيث يشمل العمل وزارتي (الكهرباء والتخطيط) في نهاية ٢٠١٦ ويستكمل العمل في باقي الوزارات الى نهاية ٢٠١٧. وتتكون مفردات البحث من ما يأتي:

الفصل الأول

أولاً. المبحث الأول: منهجية البحث.

ثانياً. المبحث الثاني: أنظمة وأدوات الدفع الالكتروني (أنواعها _ المزايا والعيوب).

ثالثاً. المبحث الثالث: متطلبات استخدام أدوات الدفع الالكتروني في العراق

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي (العملي) ,الذي تمثل بالقطاع العام (جامعة البصرة), ويتضمن الآتي :

أولاً. المبحث الأول: تحليل الاستبيان واستخلاص النتائج واثبات الفرضيات

ثانياً. المبحث الثاني: الاستنتاجات والتوصيات. المراجع: المصادر

الفصل الأول

المبحث الأول: منهجية البحث.

أهمية البحث : تكمن أهمية الدراسة في كونها تحاول توفير البيئة الملائمة للانتقال أنظمة الدفع الالكترونية ابتداء من الموظف المستفيد من هذه الأنظمة وصولاً الى النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي من خلال ترشيح هذا النظام من حلقات العمل الزائدة والمتقدمة واستحداث الوسائل والتعليمات التي تستطيع مواجهة أنظمة الدفع الالكترونية بشكل اكثر كفاءة ومرونة وسلاسة .

مشكلة البحث : تتسارع خطوات الكثير من الدول في اللحاق بعجلة التطورات الهائلة المرافقة للثورة التكنولوجية واستثمار الشبكة العنكبوتية (الانترنت) في العديد من المجالات مما جعل بعض هذه الدول تسعى الى المحاولة تحقيق نتائج دون المرور بمرحلة تهيئة الظروف أو البيئة المناسبة لهذه النتائج . ومن ابرز هذه المجالات هو استخدام أدوات الدفع الالكتروني ليشمل جميع فئات المجتمع . وعندما تكون التجارب مستحدثة ستكون المشاكل أكثر وضوحاً بعد تنفيذها على أرض الواقع . ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث ليخوض في الحتميات الواجب توفرها لإنجاح تجربة الانتقال الى أنظمة وأدوات الدفع الالكتروني وخاصة في مجال دفع الرواتب كونها تمثل الشريحة الأكبر في معظم الدول.

أهداف البحث:

- ١) تهدف هذه الدراسة والبحث بشكل رئيسي إلى التعريف بأدوات الدفع الالكترونية
- ٢) تحديث النظام المحاسبي الحكومي لتحقيق التكامل والترابط بين أنظمة الدفع الالكترونية وتعليمات النظام الحكومي اللامركزي .

٣) تحديث الإجراءات المحاسبية والرقابية أو استبدالها بإجراءات أكثر مرونة لتتماشى مع متطلبات الانتقال الى استخدام أدوات الدفع الالكترونية وأهمها البرامج المحاسبية المُمكّنة أو برامج دفع الرواتب.

فرضية البحث: لقد اعتمد الباحثين في إجابتهم على مشكلة الدراسة وأهدافها بالفرضيتين الآتيتين:

١. الفرضية الرئيسة الأولى : ليس للمتطلبات المحاسبية والرقابية أثر ذو دلالة معنوية في تحسين آليات التعامل مع أدوات الدفع الالكتروني.
٢. الفرضية الرئيسة الثانية : للمتطلبات المحاسبية والرقابية أثر ذو دلالة معنوية في تحسين آليات التعامل مع أدوات الدفع الالكتروني.

أسلوب البحث :

١. الجانب النظري: تم اعتماد الأسلوب الوصفي في جمع البيانات وعلى ما هو متوفر من المصادر والأدبيات العربية والأجنبية من الكتب والدوريات والبحوث بشأن ضريبة الدخل في العراق ، فضلاً عما هو متوفر من بيانات ومعلومات محكمة في المواقع الالكترونية على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).
٢. الجانب العملي: أعتمد الباحثين على الوسائل الآتية لإنجاز الجانب العملي للبحث وهي الاطلاع على برامج الرواتب والاستفسار والمقابلات مع مدراء حسابات ومحاسبي الرواتب وجميع العاملين على برنامج توطين الرواتب لعينة البحث وفي النهاية تم تحديد أهم المحاور والأسئلة المتعلقة بالاستبيان الذي تم توزيعه الكترونياً واستخدام برنامج spss لتحليل النتائج وإثبات الفرضيات .

حدود الدراسة:

١. الحدود المكانية: اختيار عينة من موظفي قسم الشؤون المالية والرقابة الداخلية في جامعة البصرة.
٢. الحدود الزمانية: (٢٠١٨ - ٢٠١٩) .

المبحث الثاني :- أنظمة و أدوات الدفع الالكتروني (أنواعها _

المزايا والعيوب) .

تمهيد:

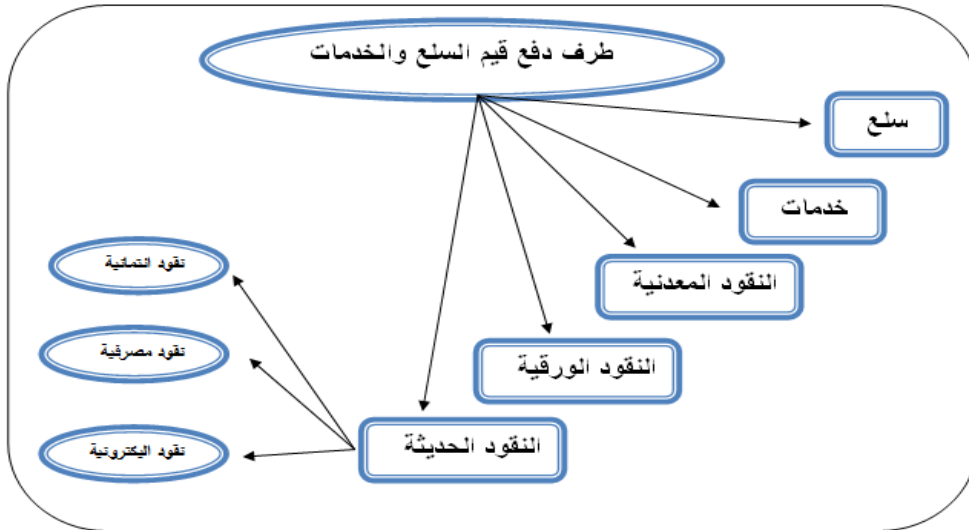
يهدف هذا المبحث الى توضيح ماهية أنظمة وأدوات الدفع الالكتروني والتي زاد الاهتمام بها في السنوات الماضية وأسباب نشأتها ومراحل تطورها والأدوات التي تستخدمها والية عمل كل منها والبنى التحتية التي تحتاجها وصولا الى طرق الرقابة عليها .

١. أنظمة وأدوات الدفع الالكتروني :

بصورة عامة فإن أنظمة الدفع تعبر عن مجموعة من المؤسسات والتنظيمات والقواعد والأدوات التي تتم من خلالها عملية الدفع ما بين الوحدات الاقتصادية من أجل تسوية التزاماتهم في التعاملات المالية والمبادلات التجارية (زهير زواش، ٢٠١١ : ٢) وأن أنظمة الدفع مرت بمراحل تاريخية عديدة بدءاً من المقايضة والتعامل بالنقد المعدني ثم الورقي لكن التوسع بالعمليات الاقتصادية والثورة الحاصلة في مجال الاتصالات وعلى رأسها الانترنت وظهر ما يسمى بالتجارة الالكترونية كل هذا ساعد على ظهور ما يسمى بأنظمة الدفع الالكتروني Electronic Payment Systems وإضافة مصطلح الالكتروني : " تقنية يستخدم فيها وسائل كهربائية أو مغناطيسية أو ضوئية أو الكترومغناطيسية في تبادل المعلومات وتخزينها ". (محمد الكيلاني، ٢٠٠٨ : ٤٤) بينما يعرفها البنك المركزي الأوروبي أنها "كل عملية دفع صدرت وعولجت بطريقة اليكترونية "

وتعد أنظمة الدفع الالكترونية اسلوباً جديداً في التعاملات المالية المعتمدة على الانترنت أو وسائل الاتصال الحديثة , ازدادت أهميتها لما لها من إمكانات هائلة في توفير الوقت والكلفة وزيادة الكفاءة كون التعامل معها يتم من خلال اجهزة و برامج الكترونية تتخفف فيها نسبة الخطأ بدرجة كبيرة أو تكاد ان تتلاشى مقارنة مع أنظمة الدفع التقليدية التي يقوم بها الانسان يدوياً , والانطلاق نحو أتمتة جميع العمليات المالية . تجدر الاشارة قبل التطرق الى انواع أنظمة الدفع الالكترونية ان هذه الأنظمة هي غير مستقلة بذاتها, بل تعتمد على أنظمة اخرى وتتعلق معها(أنظمة اتصالات - انترنت - برمجية - محاسبية) . ولم تأت هذه الأنظمة دفعة واحدة و انما مرت بمراحل عديدة الى وصلت الى ما هي عليه في الوقت الحاضر, اذ تمثل شكل من أشكال تسديد قيم السلع أو الخدمات أو ما يسمى بالنقود الالكترونية تمثل المادة الاولى لهذه الأنظمة .

شكل رقم (١) طرق دفع قيم السلع والخدمات



المصدر من إعداد الباحثين

٢. انواع أدوات الدفع الالكتروني :

أولاً - آلات الصرف الاتوماتيكي **Automated teller machines** : هي تلك الآلات التي يمكن نشرها في الاماكن المختلفة سواء بالجدار أو بشكل مستقل وتكون متصلة بشبكة حاسب المصرف أو يقوم العميل باستخدام بطاقة بلاستيكية أو بطاقة ذكية للحصول على الخدمات مثل السحب النقدي والإيداع النقدي والاستفسار عن الرصيد وغيرها (الشمري, العبدلات, ٢٠٠٨, ٣٠٠).

و كانت أول آلة صرف آلي في New York عام ١٩٣٩ وتحديدًا في مصرف Citibank لمخترعها Luther Georg Simgian لكن تم الاستغناء عنها بعد فترة قصيرة لا تتجاوز الأشهر نتيجة استهجان عملاء المصرف لفكرتها، وقد يكون هذا الحدث سبباً لمرور فكرة الصراف إلي بسبات دام أكثر من ٢٥ سنة إلى أن قام De La Rue بعمل أول جهاز صرف الكتروميكانيكي تم نصبه في بنك Barclays في مدينة Enfield الواقعة شمال لندن . ورغم أن هناك عدة براءات اختراع قد سجلت في تلك الفترة إلا أن هذا الاختراع ينسب للبريطاني John Sheppard والذي قدم للعالم عدداً من الاختراعات الهامة، ثم انتشرت آلات الصرف ألي في المملكة المتحدة خلال عام ١٩٧٣، ثم اتسع نطاق استخدامها ليشمل اغلب دول العالم واصبحت تعرف اختصاراً بأجهزة (ATM) لتسميتها، وفكرتها الأساس أن يكون هناك اتصال الكتروني بين قاعدة بيانات البنك وهذه الآلة التي ستزود البنك بما يحتاجه من بيانات العميل ليتمتع بعدها العميل بالخدمة التي توفرها هذه الآلات، وتجدر الإشارة أن لكل عميل بطاقة (كارت) تحمل شريحة إلكترونية وظيفتها تبادل المعلومات حول البيانات الشخصية للعملاء وحساباتهم نتيجة العمليات المالية المختلفة ولكل بطاقة رقم سري يزود به العميل يمثل الضوء

الاخضر لاستجابة الالة لهذه البطاقة والعميل . وقللت أجهزة الصراف أألي مخاطر السيولة وتزوير العملات وأصبحت النقود تضاف الى حسابه بشكل مباشر (شهلوب , ٢٠٠٧, :٣٣٨)

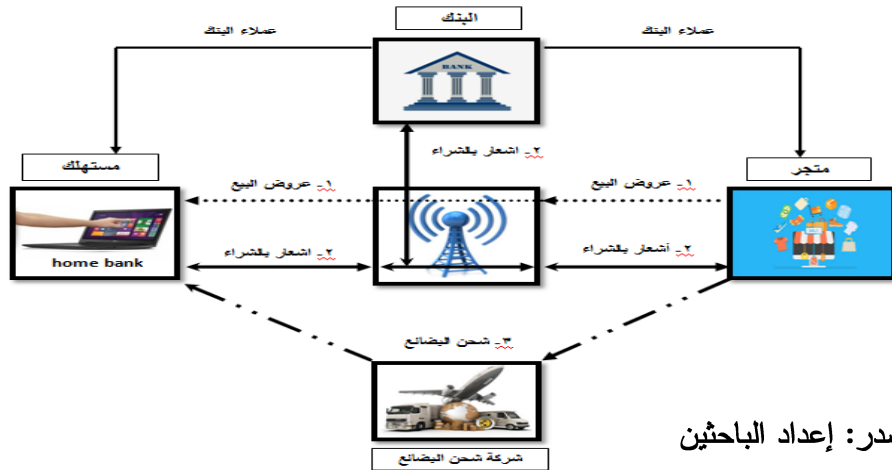
ثانياً - اجهزة (POS) نقاط البيع المرخصة **Point of Sale**: تعتبر نقاط البيع من وسائل الدفع الالكتروني التي تعتمد أساساً على نظام التمويل الالكتروني للأموال (سفر, ٢٠٠٨, :١٥٣) وهي عبارة عن اجهزة الكترونية آلية او عبارة عن حاسوب مصغر ذي وظائف محددة يطلق عليها اختصاراً اجهزة (pos) وغالباً ما نراها في الأسواق الكبيرة ولدى تجار التجزئة و تكون على اتصال مباشر بقاعدة بيانات البنك عن طريق شبكة الانترنت أو شبكات الهاتف المحمول على وفق ترخيص معين لهذه الاجهزة حيث يتم من خلالها عمليات التحويل وإعادة التحويل، حيث تربط كل من حساب معلومات العميل بالمشتريات التي سبق جمعها. (Mccarthy , 2015,5). وهذه الاجهزة كباقي الاجهزة واكبت التطور والحقت بها عدد من الاجهزة الاخرى التي تسهل مهمتها كأجهزة الباركود أو قارئ البطاقات والأجهزة اللوحية , وتقوم بإظهار رسائل مختلفة للزبون من المصرف في حال استخدام جهاز الصراف أألي (ثويني , خلف , ٢٠٠٨ : ٨)

ثالثاً - البنوك المنزلية **Home Banks** : وغالباً ما يطلق عليها تسمية (الصرافة المنزلية) , وهو ذلك الحاسب الشخصي الموجود بالمنزل أو العمل أو أي مكان والذي يتصل بحاسب المصرف ليتمكن من خلال كلمة سر (passs word) أو رقم سري (pain number) أو كليهما لإتمام العمليات المصرفية المطلوبة . (شندي, ٢٠١١ : ٨) حيث يقوم المتجر بالترويج لبضاعته (سلع أو خدمات) عبر استخدام شبكة الانترنت وبهذا سيصل هذا العرض لمعظم الحواسيب الشخصية والتي تمثل

وحدات طرفية للبنك المرتبط به حسابات المتجر وحسابات المستهلك الشخصية، فعند طلب المستهلك (سلعة أو خدمة) عبر حاسوبه الشخصي (Home Banks) يرسل اشعاراً باتجاهين أحدهما للمتجر لغرض تجهيز السلعة حسب النوعية والكمية المحددة بهذا الاشعار الوارد والآخر يخص البنك لخصم قيمة هذا الطلب من حساب المستهلك وتحويله لحساب التاجر، فيقوم البنك بأشعار كل من التاجر والمستهلك بآثار العملية المالية التي حصلت على أرصدة كل منهم ليقوم التاجر بتجهيز المستهلك ب (السلع أو الخدمات) الواردة في هذا الطلب عبر شحنها بوسائل تابعه له او عبر شركات الشحن المتخصصة لاسيما في عمليات الشراء التي لا تتم داخل أراضي الدولة الواحدة، ويمكن ربط شركات الشحن كطرف آخر بهذه العملية، ولا يشترط ان تكون جميع اطراف هذه العملية تمثل عملاء البنك نفسه بل يمكن ان يكونوا عملاء لبنوك أخرى ثم يجري تسوية الحسابات بين هذه الأطراف من خلال مراسلات الكترونية بين البنوك واستخدام أحد أنظمة الدفع الإلكتروني، وهذا طبعاً لا يتم بصورة مجانية و إنما وفق عمولات متفق عليها مسبقاً، ويمكن توضيح العملية بالشكل الآتي :-

شكل رقم (٢)

مخطط سير العمليات الحاصلة بين الأطراف المستخدمة البنوك المنزلية



المصدر: إعداد الباحثين

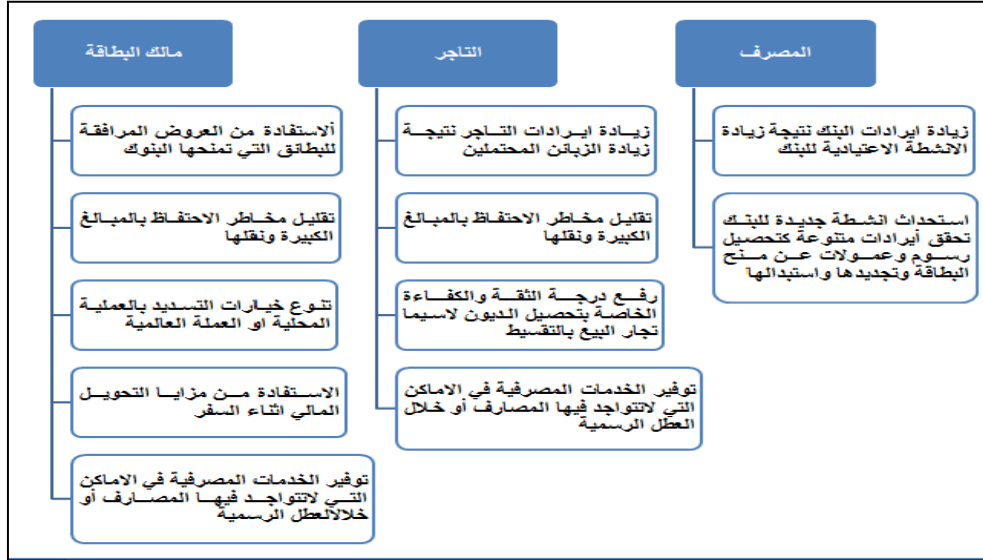
رابعاً - محافظ المحمول الالكترونية :

من المعروف أن التطور الكبير الذي حصل على أجهزة المحمول اليوم جعلت من هذه الأجهزة الرفيق الدائم للإنسان بشكل تفوق بكثير على الحواسيب الشخصية، لذلك تعد المحافظ الالكترونية هي بمثابة استبدال (home bank) بأجهزة (mobile) أو ما يسمى بالصيرفة المحمول (Mobil banking). وتقدم هذه المحافظ جملة من الخدمات الحالية كإيداع وسحب النقود وتحويل الاموال ودفع الفواتير وتقديم تقارير تخص العمليات المالية وأثرها على الحسابات البنكية، وهناك خدمات اخرى لم تنتشر بصورة واسعة ويجري تطويرها ويتوقع أن يكون لها مستقبل واسع في وسائل التسديد الالكتروني كصرف الرواتب والتحويل بين ماكينات (ATM) وإمكانية تحصيل الاقساط .

خامساً - بطاقة الائتمان Credit-Card :

وهي بطاقات ذات مواصفات قياسية متفق عليها من قبل كبرى الشركات العالمية الرصينة والمختصة بهذا الشأن مثل **Master & Visa Card** تعمل هذه البطاقات بتقنية تسمى لغة النمذجة للتجارة الالكترونية **Card** Modeling Language for Electronic Commerce (الحداد واخرون ٢٠١٢: ١٨١) . تتضمن هذه البطاقات على كافة المعلومات التي تخص بيانات العميل لدى المصرف وعملياته المالية التي أجراها من خلال هذه البطاقة، وتوفر هذه البطاقات العديد من المزايا للمواطن العادي والتاجر والمصارف يمكن توضيحها بالشكل الآتي:-

شكل رقم (٢) فوائد استخدام بطاقات الائتمان حسب الأطراف المتعاملة بها



المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على (فاطمة، ناشف ٢٠١٨ : ٣٨) وسائل الدفع الالكتروني في البنوك والمؤسسات المالية : دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية مستغانم) ، رسالة ماجستير، جامعة الحبيب بن باديس كلية الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير .

وقد تنوعت استخدامات هذه البطاقات الامر الذي ادى الى تنوع تلك البطاقات حسب الوظيفة التي تستخدم لأجلها ومن أمثلة هذه الأنواع :-

أ - **البطاقة المدينة Debit Card** :- توفر هذه البطاقة الضمان بالشراء على حساب العميل في المصرف على وفق سقف مالي محدد ، ففي حالة عدم الاتصال مع قاعدة بيانات المصرف Of Line حيث يتم تسجيل العملية على أن تتم التسوية خلال مدة زمنية محددة ، أما اذا كانت البطاقة المدينة Debit Card متصلة مع قاعدة بيانات المصرف On Line فأن عملية التسوية تتم في الوقت نفسه .

ب -البطاقة الدائنة **Credit Card**:- يكمن الفرق بين هذا النوع من البطاقات مع النوع السابق (البطاقة المدينة Debit Card) في اختلاف تسديد المستحقات , حيث أن حامل هذا النوع من البطاقات غير ملزم بتسديد المستحقات المالية الناشئة عليه خلال مدة لا تتجاوز الشهر في أحسن الاحوال بل سيكون التسديد على شكل دفعات دورية (أقساط) تتناسب مع الدخل الشهري لحامل البطاقة مع تحميل فوائد نتيجة اعتبار المتبقي بزمته ديناً متجدداً لحين تسديده بالكامل , في حين أن كل من البطاقة المدينة والدائنة تعمل على وفق مبدأ عدم التسديد المسبق.

ت -بطاقات الحساب **Charge Card**:- تتيح هذه البطاقة لمالكها حق الشراء بالأجل ويتم التسديد لاحقاً, حيث يوفر المصرف مانح البطاقة التغطية الائتمانية اللازمة بدون أي فوائد كنوع من خدمات الجذب المصرفية ومن أمثلتها بطاقة American Express Green Card.

ث -بطاقات الدفع المسبق **Prepaid Card**:- وهي بمثابة محفظة للنقد يتم دفع المبلغ الذي يراد أدخاله للبطاقة نقداً فيتم تحويل هذا المبلغ بصورة اليكترونية داخل البطاقة ليتعامل به حامل البطاقة الى أن ينتهي فيقوم بتجديده حسب الحاجة , وهذا النوع من البطاقات هو الأكثر استخداماً من بين انواع البطاقات الاخرى وتتنوع استخداماتها كبطاقات تعبئة الموبايل وبطاقات دخول الأماكن الترفيهية .

ج -البطاقات الذكية **Smart Card**:- وهي من البطاقات التي يتوقع أن يكون لها مستقبل واسع في ظل التطور التكنولوجي الحاصل , وتحمل هذه البطاقة شريط ممغنط أو شريحة اليكترونية chip card تفاعلية مع الاجهزة الخاصة بقراءة هذا النوع من البطاقات , حيث تكون العلاقة بين مستوى الائتمان وعمليات السداد او

السحب (عكسية) بينما تكون (طردية) مع عمليات الايداع بنفس قيمة المبالغ المسحوبة أو المودعة .

ح بطاقات الجذب **Attraction card**:- وهي نوع من البطاقات التي تمنحها بعض الجهات لتشجيع الانتماء إليها أو الحصول على عضويتها كالأندية الرياضية والمراكز الصحية بحيث تمنح مالك هذه البطاقة مزايا نقدية وعينية كالإعفاء الشامل من بعض الاجور أو بنسبة معينة أو لعدد من المرات المحددة .

خ -بطاقات الصراف الآلي (**Automated Teller Machines (ATM**):- وهذا النوع من البطاقات يمنح حاملها حق الولوج الى مكائن الصرف الآلي (ATM) التابعة للمصرف والقيام بالعمليات المالية المتاحة لهذه البطاقة كالإيداع والسحب والتحويل أو تسديد بعض الالتزامات المالية للقطاع الخاص كتجار البيع بالتقسيط أو الجهات الحكومية كأجور الماء والكهرباء .

د -البطاقة الائتمانية المضمونة **Secured credit card**: وهي بطاقة توفر للعميل خط ائتمان بضمان الودائع وتتاح للأفراد غير المؤهلين للحصول على البطاقة الائتمانية التقليدية بسبب افتقارهم إلى ماض ائتماني معروف أو أنهم مدرجون في شريحة ائتمانية متدنية بسبب مشكلاتهم المالية السابقة .(مصدر سابق).

سادساً - البوابات البايومترية :من أول المصارف العالمية التي تستعد لإدخال هذه التقنية الجديدة نوعاً ما هو مصرف (سبيربنك) احد أكبر المصارف الروسية, (<https://ar.wikipedia.org/wiki/>) وتعتمد هذه التقنية على البيانات البايومترية مثل البصمة أو صورة الوجه وربطها مع البطاقات البنكية حيث يتم التعرف والمصادقة

على البيانات البايومترية للشخص من خلال الاجهزة الخاصة التي توزع على المتاجر والمراكز التسويقية، وما يميز هذه الطريقة أن المستخدم لن يكون بحاجة الى استخدام البطاقة البنكية ورمزها السري وحفظه وتجنب مخاطر سرقة البطاقة أو فقدانها وبدل ذلك سيستخدم بصمته على الجهاز الخاص مما يشعر المستخدم بمزيد من الامان. وقد باشر (سبيربنك) بتشغيل برنامج تجريبي لهذه الطريقة في شهر ايلول ٢٠١٦ في سلسلة متاجر تجزئة (آزبوكا) في موسكو كحجر اساس للتوسع في هذه الطريقة , كما تجدر الاشارة الى أن العديد من المصارف والمؤسسات الائتمانية العالمية تسعى الى لتفعيل البوابات البايومترية منها مؤسسة فيزا و ماستركارد.

مما سبق يتضح لنا تحقق حاجات العملاء وتسهيل أعمالهم وهذا ادى الى زيادة الطلب عليها وانتشار تداولها لاسيما وان المصارف اخذت بتطوير تلك البطاقات لتلبي حاجات جديدة ومبتكرة للمحافظة على حصتها التنافسية في هذا المجال وكان لابد من تطوير وسائل حماية تلك البطاقات ومعالجة الثغرات التي يمكن ان تعيق الرغبة في اقتنائها .

٣- مزايا وعيوب أدوات الدفع الالكتروني :-

أولاً : مزايا أدوات الدفع الالكتروني :- هناك مزايا عديدة لوسائل الدفع الالكتروني أهمها ما يلي :-

أ - انخفاض الكلفة.

ب - بديل آمن لاستخدام النقود .

ت - توفير الوقت والجهد.

ث -سهولة الوصول والانتشار الواسع.

ثانياً : عيوب وسائل الدفع الإلكتروني :- يرى (الشمري و العبدلات , ٢٠٠٨ :

١٨٥) ان عيوب وسائل الدفع الإلكتروني هي :-

أ عدم توفر الأمان والسرية في استخدام القنوات الإلكترونية.

ب صعوبة الاستخدام (مثل صعوبة اللغة وعدم توفر النشرات الارشادية)

ت قلة الثقة في استخدام الصيرفة الإلكترونية والقناعة بالتعامل مع الفروع مباشرة

ث عدم توفر المهارات اللازمة لاستخدام الخدمة (مثل عدم المعرفة باستخدام الانترنت).

ج استخدام الصيرفة الإلكترونية ينطوي على تلاعب من قبل البنوك مثل فرض عمولات ورسوم إضافية.

ح عدم توفر الاجهزة اللازمة لاستخدام القنوات الإلكترونية (مثل عدم توفر حاسوب)

خ عدم المعرفة والالمام بهذه الخدمات الإلكترونية.

د زيادة الكلفة المترتبة على زيادة استخدام القنوات الإلكترونية بما فيها الابعاء المالية الإضافية (مثل الاشتراك بالأنترنت, أجراء مكالمات هاتفية).

ذ وجود أعطال فنية تحول دون استخدام الصيرفة الإلكترونية عند الحاجة .

ر عدم المعرفة والالمام بفوائد القنوات الإلكترونية.

ز وجود قيود على الخدمة (مثل تحديد سقف أعلى للسحب النقدي).

س -ضعف تسويق الخدمات المصرفية من قبل البنك .

ش - وجود خدمات مصرفية لا يمكن تقديمها من خلال القنوات الالكترونية (الاعتماد المستندي, الكفالة , تحصيل البوالص).

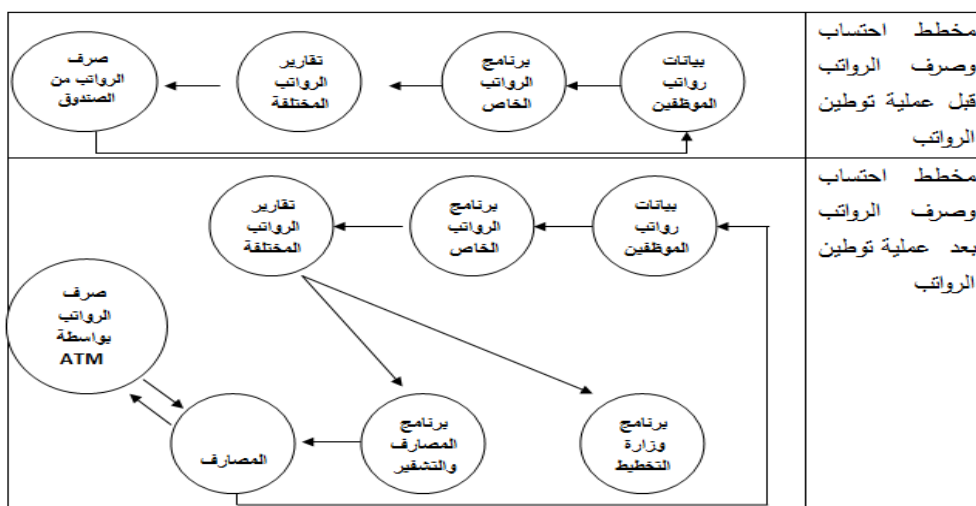
المبحث الثالث :- متطلبات استخدام أدوات الدفع الالكتروني في العراق

١ - متطلبات الجانب المحاسبي .

أولاً : توفر البرمجيات الداعمة : من السليبات التي رافقت قرار توطين رواتب موظفي الدولة لدى المصارف الحكومية والأهلية والدولية وإلزامهم على سحب رواتبهم بواسطة البطاقات الائتمانية هو عدم توفر برنامج موحد شامل لجميع المؤسسات الحكومية يلبي حاجات الدائر الحكومية نفسها والتقارير التي تطلبها تلك المصارف والدولة فبدل أن يكون هذا القرار موفراً للوقت والجهد المحاسبي جاء بحلقات عمل اضافية سنوضحها بالشكل الآتي :-

شكل رقم (٤)

مخطط عملية احتساب وصرف الراتب قبل وبعد قرار توطين الرواتب



المصدر: من إعداد الباحثين.

كما نلاحظ ان الانتقال الى عملية دفع رواتب موظفي الدولة رافقتها حلقات عمل اضافية كان يمكن تجاوزها فيما لو توفرت برامج عمل تؤدي كافة أعمال البرامج الفرعية المرافقة لبرنامج الرواتب المعمول به في دوائر الدولة المختلفة . حيث نلاحظ إن مخرجات برنامج الرواتب في الوحدة الحكومية تكون مدخلات لبرنامج قاعدة بيانات وزارة التخطيط وبرنامج تشفير معلومات الرواتب قبل ارسالها الى المصارف لغرض الصرف .

ثانياً : استمرار العمل التقليدي : كما لاحظنا في ما تقدم أن استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وخاصة في مجال رواتب موظفي الدولة قد زاد من حلقات العمل الإضافية لذا كان من المنطق ترشيح بعض المهام المحاسبية المتقدمة في هذا المجال ومنها على سبيل المثال استخدام سجل الرواتب (محاسبة /٨) فلم يعد هناك مبرر للاستمرار في استخدامه حيث أن اغلب برامج الرواتب توفر كافة المعلومات التي يتطلبها ذلك السجل او يمكن اضافتها اليها وبالتالي تحديث قاعدة بيانات الموظفين اثناء عمل الرواتب وهذا سيوفر الوقت والجهد والكلفة وسهولة الخزن والمحافظة عليها . كذلك يمكن تطوير هذه البرامج لجعلها توفر مستندات صرف الرواتب والاستقطاعات والتحويلات تلقائياً وحسب التسلسلات المطلوبة وبهذا نختم حلقة أخرى من الاعمال المحاسبية التي تخص الرواتب .

ثالثاً : التوزيع العشوائي: ان تعدد المصارف المخولة بتوزيع رواتب الموظفين وترك الحرية للموظف باختيار المصرف فتح قنوات جديدة على الوحدات المحاسبية في دوائر الدولة التعامل معها شهرياً من خلال ارسال تقارير رواتب موظفيها

واستلام التغذية الراجعة من تلك المصارف الامر الذي رفع الجهد المحاسبي ونسبة الخطأ التي قد تحصل. وكان من الأفضل تقليل حرية الاختيار لكل مجموعة دوائر مصرف أو مصرفين يتنافسون في تقديم الخدمة كون أن جميع المصارف تقدم نفس الخدمة الرئيسية وهي توزيع رواتب الموظفين , أما باقي الخدمات فهي عروض تنافسية تصب في مصلحة المصارف بالدرجة الاساس وبآلاتي سيسعى تلقائياً الى الاكثار منها وألا فسوف يخسر رغبة الموظفين في الاستمرار باستلام رواتبهم من ذلك المصرف . واليوم تجد الموظف يلجأ الى المصارف ذات العروض المغرية فيزداد الضغط على تلك المصارف مما يؤثر سلبا في تقديم الخدمات بصورة طبيعية ويلجأ الموظف بعدها الى هجرة هذه المصارف لمصارف أخرى.

٢ - متطلبات الجانب الرقابي .

أولاً : تكرار عملية تدقيق الرواتب : كما سبق وأن نوهنا انه رغم خطوات التطور السريعة في جميع المجالات , لكن ما تزال بعض العمليات المحاسبية والتدقيقية تتم على وفق الاساليب الكلاسيكية القديمة لاسيما في مجال تدقيق رواتب موظفي الدولة وبالتحديد عند البدء باستخدام ادوات الدفع الالكتروني والأنظمة المرافقة لها. حيث إن التدقيق الداخلي ملزم بمراجعة وتدقيق رواتب الموظفين الاساسي الورقي وسجل الرواتب (محاسبة ٨) وما رافقها فيما بعد كاستخدام البرامج المحاسبية الخاصة بدفع الرواتب , وبعد قرار التوطين أصبح لزاماً عليه ان يكرر عمليات التدقيق مجدداً من مدخلات ومخرجات الرواتب وتقاريرها المتنوعة التي تجهز للجهات الخارجية

الآخري كوزارة التخطيط وبقية المصارف الحكومية والأهلية , وهذا يمثل عبئاً إضافياً يمكن تجاوزه .

ثانياً : صعوبة تتبع مسار عملية التدقيق : من الطبيعي أن يبدأ أي برنامج معد لمراجعة أو تدقيق الرواتب من قاعدة بيانات الموظفين (التعيين , المباشرة , الحضور والغياب , الاجازات بأنواعها , الترفيع والعلاوة , الاستقطاعات بأنواعها, التحويلات المالية لدوائر أخرى , الضرائب الخ) وتنتهي بالتأكد من استلام الموظف نفسه لراتبه أو الشخص الذي تم توكيله لاستلام الراتب على وفق القانون , وهذه الخطوة الأخيرة يصعب اجراءها باستخدام أدوات الدفع الالكتروني . فضلاً على ان جميع العمليات السابقة كانت تتم داخل المؤسسة نفسها بينما باستخدام أدوات الدفع الالكتروني أصبحت هذه العمليات مرتبطة مع اطراف أخرى خارج المؤسسة وبآتي أصبحت هناك نهايات مفتوحة أو سائبة تعيق عملية تتبع مسار عملية التدقيق أو المراجعة .

ثالثاً : الحاجة الى بيئة مرجعية وقانونية متكاملة : نتيجة لحدثة استخدام أدوات الدفع الالكتروني والأنظمة المرافقة لها نجد ان البيئة التشريعية والقانونية ما زالت غير مكتملة فهناك العديد من الحالات التي قد تواجه المدقق أو المراجع الخارجي لا يجد لها السند القانوني المناسب الذي يستند إليه فيستعيز عنه بالحكم الشخصي حيث نلاحظ اختلاف أساليب الرقابة وارتفاع كلفتها وغياب برامج التدقيق المتخصصة إسوة بباقي العناصر والأدوات المالية الأخرى .

رابعاً : التأهيل العلمي والمهني : من المؤكد ان هذه التجربة الحديثة على مؤسسات الدولة العراقية جعل من الضروري جدا ان تكون هناك حملات فعالة

لتطعيم الكوادر المحاسبية المؤهلة علمياً وغرس المعرفة بأدوات الدفع الالكتروني لدى موظفي الكادر المحاسبي والتدقيقي ليقوموا بواجبهم على أحسن وجه , ولكن للأسف ما يزال الكثير من العاملين في هذا المجال لا يمتلكون التأهيل العلمي والمهني اللازم . ولا نجد أي اتجاهات نحو زيادة الخبرة لدى هـذه الكوادر (المحاسبية والرقابية) حيث نرى نقص المعرفة بالأنظمة الالكترونية وطريقة عملها وهذا الأمر ستكون له نتائج سلبية في التوسع باستخدام أدوات الدفع الالكتروني واللاحق بركب الدول الاخرى التي تسبقنا في هذا المجال .

٣- معوقات أخرى .

على الرغم من المزايا العديدة التي توفرها ادوات الدفع الالكتروني لكن استخدامها مؤخراً بالعراق رافقه العديد من المشاكل والمعوقات خلقت حالة من عدم الفعالية والرضا لدى الموظفين في استخدام تلك الادوات وهذا القصور واقعاً هو ليس ملازم لتلك الادوات وإنما الاستخدام الغير مدروس وعدم توفير المتطلبات والبنى التحتية اللازمة لها والتي لا بد أن يوفرها المختصون بهذا المجال وأصحاب القرار . ومن اهم تلك المعوقات ما يأتي:-

- ١- ارتفاع تكلفة الإصدار والخدمات .
 - ٢- ضعف البنى التحتية اللازمة (صرافات آلية - نقاط بيع - حواسيب - انترنت - أمن ... الخ) .
 - ٣- ضعف الخدمات المقدمة لقاء التوطين ومحدوديتها .
 - ٤- انخفاض كفاءة الجهاز المصرفي .
 - ٥- تعقيد وبطء الية التعامل بين دوائر الدولة والمصارف .
- اضافة الى التحديات الاجتماعية والثقافية وضعف الوعي المصرفي مما يجعل اغلب الزبائن يستمرون على العمليات المصرفية التقليدية وعدم إدراكهم لتكنولوجيا الصيرفة الحديثة (Kumaga,2010,14).

الفصل الثاني

الجانب العملي

١- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من ٦٨ محاسب ومدقق وأستاذ جامعي في جامعة البصرة مختصين في المجال المحاسبي والرقابي. وتمت الاجابة من قبل (٦٢) عبر الرابط اليكتروني الذي تم من خلاله توزيع الاستبيان وتم استبعاد (١) لكونها مكررة . والجدول الآتي يوضح الخصائص النوعية لعينة الدراسة .

الجدول رقم (٢) خصائص المتغيرات الشخصية

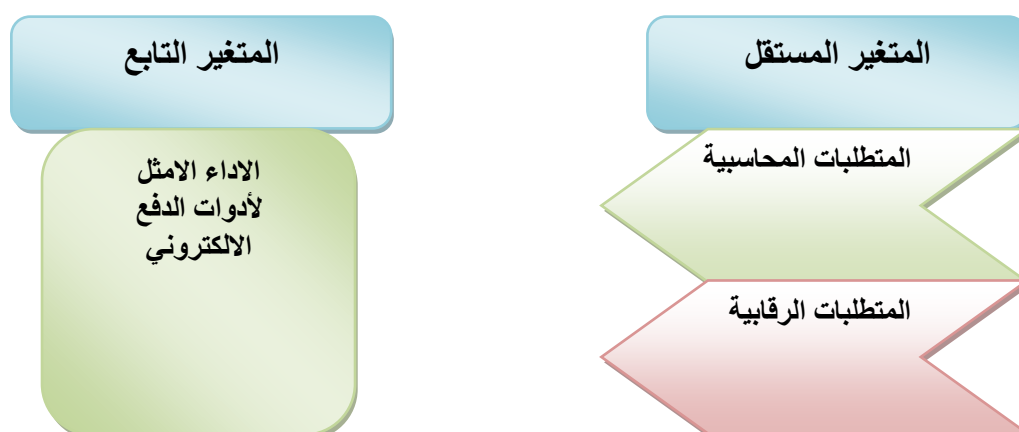
المتغيرات	المستويات	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	٤١	٦٧,٢%
	انثى	٢٠	٣٢,٨%
التحصيل العلمي	فوق البكالوريوس /عليا	٩	١٤,٧%
	بكالوريوس	٤٦	٧٥,٥%
	دون البكالوريوس	٦	٩,٨%
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٣	٤,٩%
	من ٥ الى ١٠ سنة	١٢	١٩,٧%
	من ١٠ الى ١٥ سنة	٣٢	٥٢,٥%
	من ١٥ الى ٢٠ سنة	٥	٨,٢%
	أكثر من ٢٠ سنة	٩	١٤,٨%
طبيعة العمل	محاسبي	٣٥	٥٧%
	رقابي	٢٦	٤٣%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss .

٢- أنموذج الدراسة.

من خلال إجابات افراد العينة التي تم الاشارة اليها في الاستبيان وما تم عليها من معالجات إحصائية بواسطة برنامج spss يتضح لنا أن الاتجاه العام للدراسة يمثل علاقة خطية مستقيمة يمكن التعبير عنها بواسطة معادلة المستقيم الآتية $Y = aX + b$ ويمكن توضيح نموذج الدراسة بالشكل الآتي :

الشكل رقم (٢) نموذج الدراسة



المصدر : إعداد الباحثين

٣- صدق الاستبيان.

معامل Alpha de Cronbach والتي تم استخراجها بواسطة برنامج SPSS كانت (٠,٩٢٢) اي (٩٢,٢%) وهذا يدل على صدق وثبات الاستبيان حتى لو تم إعادة أجراؤه في وقت آخر .

الجدول رقم (٣) صدق الاستبيان

عدد العناصر	Alpha de Cronbach
١٨	٩٢,٢

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ولو تم قياس درجة الثبات الداخلي لكل من المتغير المستقل والمتغير التابع حسب محاور الدراسة سنصل الى النتائج الموضحة في الجدول الآتي :

جدول رقم (٤) درجة الثبات حسب محاور الدراسة

المتغير	المحور	عدد العناصر	Alpha de Cronbach
المتغير المستقل	المتطلبات المحاسبية	٦	% ٧٧,٩
	المتطلبات الرقابية	٦	% ٧٥,١
المتغير التابع	كفاءة أداء أدوات الدفع الإلكتروني	٦	% ٧٨,٨
الأجمالي			% ٩٢,٢

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS . من خلال الجدول رقم (٤) تشير النتائج الى ان قيم معامل الفا كرونباخ المستخدمة في الدراسة كانت جميعها اكبر من (٦٠ %) وهو الحد الأدنى المقبول لمعامل الفا وبالتالي فإنه يمكن القول ان محاور الدراسة تتمتع بالثبات الداخلي .

٤- المتوسطات المرجحة والانحراف المعياريية لمحاو الدراسة:

أولاً : المحو الأول : المتطلبات المحاسبية
جدول رقم (٥) المتوسطات المرجحة والانحراف المعياري لإجابات محو
(المتطلبات المحاسبية)

عبارات المحور الاول	المتطلبات المحاسبية	المقياس	متفق بشدة	متفق	نوعاً ما	غير متفق	غير متفق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
تكرار	النقص بالكوادر المحاسبية المؤهلة علمياً ومهنيّاً في مؤسسات الدولة يؤثر سلباً على عملية الانتقال لاستخدام أدوات الدفع الالكتروني.	١٢	٢٢	٢٠	٧	٠	٢,٣٦	٠,٩٣٢	متفق	
		نسبة %	١٩,٧	٣٦,١	٣٢٠,٨	١١,٥	٠			
تكرار	تطوير قدرات المحاسبين في استخدام الحاسوب ومكننة جميع أعمالهم اليومية يسهم بكفاءة سير عمليات الدفع الالكتروني	٢١	١٧	١٦	٧	٠	٢,١٥	١,٠٣٠	متفق	
		نسبة %	٣٤,٤	٢٧,٩	٢٦,٦	١١,٥	٠			
تكرار	ضرورة ترشيح بعض الاعمال المحاسبية الورقية والتقليدية في مجال الرواتب واستثمار الوقت والجهد المتحقق لتهيئة متطلبات عمليات الدفع الالكتروني .	١٥	١٥	١٧	١١	٣	٢,٥٤	١,١٩١	متفق	
		نسبة %	٢٤,٦	٢٤,٦	٢٧,٩	١٨	٤,٩			
تكرار	على الدولة ان توفر برنامج اليكتروني موحد للرواتب ولجميع دوائر الدولة تكون مخرجاته كافية وملامة للانتقال الى عمليات الدفع الالكتروني .	١٧	٢٣	١١	٩	١	٢,٢٥	١,٠٧٥	متفق	
		نسبة %	٢٧,٩	٣٧,٧	١٨	١٤,٨	١,٦			
تكرار	ضرورة ان يكون تعامل الوحدات الحسابية في دوائر الدولة مع المصارف من خلال انشاء قنوات اتصال آمنه عبر الانترنت للأشخاص المخولين فقط.	١٦	٢٦	١١	٧	١	٢,٢٠	١,٠١٤	متفق	
		نسبة %	٢٦,٢	٤٢,٦	١٨	١١,٥	١,٦			
تكرار	الحاجة الى دورات وورش عمل متخصصة في مجال أنظمة الدفع الالكتروني وطرق حل المشاكل التي تواجه المحاسبين .	٥	١٩	١٥	١١	١١	٣,٠٧	١,٢٥٠	نزاعاً ما	
		نسبة %	٨,٢	٣١,١	٢٤,٦	١٨	١٨			
نتيجة المحور الأول (المتطلبات المحاسبية)										
							٢,٤٢٦	٠,٧٤٩	متفق	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ثانياً: المحور الثاني: المتطلبات الرقابية: جدول رقم (٦) المتوسطات المرجحة والانحراف المعياري لإجابات محور (المتطلبات الرقابية)

عبارات المحور الثاني المتطلبات الرقابية	الترتيب	متفق بشدة	متفق	متوسط	غير متفق	غير متفق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
الحاجة الى تطوير برامج العمل الرقابي في مجال الرواتب لحدثة دخول أدوات الدفع الالكتروني في دوائر الدولة .	تكرار	١٢	٢٥	١٩	٤	١	٢,٣٠	٠,٩١٩	متفق
	نسبة %	١٩,٧	٤١	٣١,١	٦,٦	١,٦			
لا تزال القوانين والتعليمات الحالية لا تغطي جميع الحالات التي قد تواجه المحاسب والمدقق والرقابة الخارجية في التعامل مع أدوات الدفع الالكتروني .	تكرار	٢٠	٢٢	١٥	٤	٠	٢,٠٥	٠,٩٢١	متفق
	نسبة %	٣٢,٨	٣٦,١	٢٤,٦	٦,٦	٠			
ضرورة اشراف ديوان الرقابة المالية الاتحادية على المصارف الأهلية المرخصة بعمليات توظيف الرواتب إسوة بالمصارف الحكومية .	تكرار	١٨	٢٦	١١	٥	١	٢,١٠	٠,٩٧٨	متفق
	نسبة %	٢٩,٥	٤٢,٥	١٨	٨,٢	١,٦			
الزام المصارف المرخصة بالتوظيف بتقديم مستوى جيد من الخدمات بكلف واطنة والتأكد من ديمومة هذه الخدمات .	تكرار	١٧	٢٨	١٠	٥	١	٢,١٠	٠,٩٦١	متفق
	نسبة %	٢٧,٩	٤٥,٩	١٦,٤	٨,٢	١,٦			
على الجهات الرقابية التأكد من التزام المصارف ببنود التعاقد مع دوائر الدولة لعمليات توظيف الرواتب دورياً	تكرار	١٨	٣٢	٧	٣	١	١,٩٧	٠,٨٧٥	متفق
	نسبة %	٢٩,٥	٥٢,٥	١١,٥	٤,٩	١,٦			
ضرورة تخصيص لجان رقابية لزيارة مواقع الصرافات الآلية للتأكد من استمرار عملها .	تكرار	٢٥	٢٩	٦	٠	١	١,٧٤	٠,٧٧٢	متفق بشدة
	نسبة %	٤١	٤٧,٥	٩,٨	٠	١,٦			
نتيجة المحور الثاني (المتطلبات الرقابية)									متفق
							٢,٠٤	٠,٦٠٥	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ثالثاً : المحور الثالث : تحسين اليات التعامل مع ادوات الدفع الالكتروني.

جدول رقم (٧) المتوسطات المرجحة والانحراف المعياري لإجابات المحور التابع

(تحسين اليات التعامل مع ادوات الدفع الالكتروني)

عبارات المحور الثالث	المقياس	متفق بشدة	متفق	نوعاً ما	غير متفق	غير متفق بشدة	المتوسط	الأنحراف المعياري	النتيجة
تحسين اليات التعامل مع ادوات الدفع الالكتروني	تكرار	١١	٢٤	١٩	٧	٠	٢,٣٦	٠,٩١٣	متفق
	نسبة %	١٨	٣٩,٩	٣١,١	١١,٥	٠			
كلما تكون التكاليف مقابل الخدمات التي تقدمها أدوات الدفع الالكتروني كلما ازداد الاطمئنان و الإقبال على استخدام أدوات الدفع الالكتروني.	تكرار	٢١	٢٠	١٤	٦	٠	٢,٠٨	٠,٩٨٨	متفق
	نسبة %	٣٤,٤	٣٢,٨	٢٣	٩,٨	٠			
توفير البنى التحتية اللازمة والكافية (صرافات الية ATM , نقاط البيع POS , حواسيب , انترنت) يزيد من استخدام ادوات الدفع الالكتروني بشكل اكثر كفاءة	تكرار	١٦	٢٧	١١	٦	١	٢,١٦	٠,٩٨٦	متفق
	نسبة %	٢٦,٢	٤٤,٣	١٨	٩,٨	١,٦			
تخفيض تكاليف اصدار البطاقات الالكترونية وتسهيل إجراءات تغيير الموظف لمصرف التوطن عامل مهم في الإقبال وكسب الثقة بأدوات الدفع الالكتروني .	تكرار	١٧	٢٧	٧	١٠	٠	٢,١٦	١,٠١٩	متفق
	نسبة %	٢٧,٩	٤٤,٣	١١,٥	١٦,٤	٠			
الحاجة الى حملات اعلامية توضح طرق وأهمية وفوائد استخدام أدوات الدفع الالكتروني في العراق .	تكرار	١٧	٢٧	١٠	١	١	٢,١٣	٠,٩٩١	متفق
	نسبة %	٢٧,٩	٤٤,٣	١٦,٤	٩,٨	١,٦			
لايد من توفر خدمة انترنت جيدة غير مرتبطة بالقرار السياسي لضمان استمرارية خدمات أدوات الدفع الالكتروني.	تكرار	٢٥	٢٧	٨	٠	١	١,٧٧	٠,٨٠٤	متفق بشدة
	نسبة %	٤١	٤٤,٣	١٣,١	٠	١,٦			
نتيجة المحور الثالث (تحسين آليات التعامل مع ادوات الدفع الالكتروني)									
							٢,٠٤	٠,٦٠٥	متفق

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

٥- اختبار الفروض باستخدام مصفوفة الارتباط , الانحدار البسيط والمتعدد.

جدول رقم (٨) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

العوامل المؤثرة في زيادة كفاءة ادوات الدفع الالكتروني		كفاءة اداء ادوات الدفع الالكتروني	المتغيرات المستقلة
المتطلبات الرقابية	المتطلبات المحاسبية		
** ٠,٨٤٨	١	** ٠,٨٦١	المتطلبات المحاسبية
١	** ٠,٨٦١	** ٠,٩٤٧	المتطلبات الرقابية

** : دال احصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول رقم (٨) يتضح إن معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة (المتطلبات المحاسبية , المتطلبات الرقابية) والمتغير التابع (كفاءة اداء ادوات الدفع الالكتروني) كانت دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠١ فقط عن المتطلبات المحاسبية حيث كانت النتيجة ٠,٨٦١ وتدل على وجود علاقة ارتباط طردية وقوية بين المتغير المستقل (المتطلبات المحاسبية) و المتغير التابع (تحسين اليات التعامل مع ادوات الدفع الالكتروني) .

٦- تحليل واختبار صحة الفرضيات.

لكون فرضية البحث البديلة متكونة من محورين مستقلين (محاسبي - رقابي)
لذا تم تجزئتها الى فرضيتين فرعيتين سنختبر كل منهما لنصل في النهاية نفي أو
أثبتت صحة الفرضية الرئيسية .

أولاً: الفرضية الفرعية الأولى :

H0: لا يوجد أثر ذي دلالة معنوية للمتطلبات المحاسبية في تحقيق الأداء الأمثل
لأدوات الدفع الالكتروني

H1: يوجد أثر ذي دلالة معنوية للمتطلبات المحاسبية في تحقيق الأداء الأمثل
لأدوات الدفع الالكتروني

والجدول الآتي توضح أهم المقاييس في العلاقة بين المتغير المستقل الأول
(المتطلبات المحاسبية) والمتغير التابع لدراستنا والتي من خلالها يمكننا أثبات أو
نفي الفرضيات

الجدول رقم (٩) علاقة المتطلبات المحاسبية بتحقيق الأداء الأمثل لأدوات الدفع
الالكتروني

المتغير التابع : الأداء الأمثل لأدوات الدفع الالكتروني						المتغير المستقل
اثبات الفرضية	Sig	معامل التحديد r^2	معامل الارتباط R	معامل الثبات b	معامل الانحدار a	المتطلبات الرقابية
H1	٠,٠٠	٠,٧٤٢	٠,٨٦١ **	٠,٢٦	٠,٧٦	النتائج
$Y = 0.76X1 + 0.26$						معادلة خط المستقيم

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (٩) نلاحظ أن معامل الارتباط R تساوي (٠,٨٦١) أي ما يمثل نسبة (٨٦%) ومن هنا يتبين لن أن الارتباط (قوي) بين محور المتطلبات المحاسبية المستقل والمحور التابع تحسين آليات التعامل مع أدوات الدفع الالكتروني ومعامل التحدي $r\text{-deux} = (٠,٧٤٢)$ وهذا يعني أن نسبة (٧٤%) من المتطلبات المحاسبية تساهم في تحقيق الأداء الأمثل لأدوات الدفع الالكتروني , ونلاحظ أن sig أصغر من α وهذا معناه رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 أي أن هناك تأثير ذي دلالة معنوية لدور توفير المتطلبات المحاسبية في تحقيق الأداء الأمثل لأدوات الدفع الالكتروني

أما معادلة خط المستقيم $Y = 0.76X_1 + 0.26$ فهي تعني أن تحسين آليات التعامل مع أدوات الدفع الالكتروني $= ٠,٧٦$ المتطلبات الرقابية $+ ٠,٢٦$

٢- الفرضية الفرعية الثانية:

H_0 : لا يوجد أثر ذي دلالة معنوية للمتطلبات الرقابية في تحقيق الأداء الأمثل لأدوات الدفع الالكتروني

H_1 : يوجد أثر ذو دلالة معنوية للمتطلبات الرقابية في تحقيق الأداء الأمثل لأدوات الدفع الالكتروني

والجدول الآتي توضح أهم المقاييس في العلاقة بين المتغير المستقل الثاني (المتطلبات الرقابية) والمتغير التابع لدراستنا والتي من خلالها يمكننا إثبات أو نفي الفرضيات.

الجدول رقم (١٠) علاقة المتطلبات الرقابية بتحقيق الأداء الأمثل لأدوات الدفع الإلكتروني

المتغير التابع : الأداء الأمثل لأدوات الدفع الإلكتروني						المتغير المستقل
اثبات الفرضية	Sig	معامل التحديد r^2	معامل الارتباط R	معامل الثبات b	معامل الانحدار a	المتطلبات الرقابية
H1	٠,٠٠٠	٠,١٢٦	٠,٩٤٧ **	٠,٠١	١,٠٤	النتائج
$Y = 1.04X_2 + 0.01$						معادلة خط المستقيم

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (١٠) نلاحظ أن معامل الارتباط R تساوي (٠,٩٤٧) أي ما يمثل نسبة (٩٤%) ومن هنا يتبين لنا أن الارتباط (قوي) بين المتطلبات الرقابية وتحقيق الأداء الأمثل لأدوات الدفع الإلكتروني ومعامل التحدي $r\text{-deux}$ = (٠,١٢٦) وهذا يعني أن نسبة (١٢%) من المتطلبات الرقابية أسهمت في تحقيق تحسين آليات التعامل مع أدوات الدفع الإلكتروني , ونلاحظ أن sig أصغر من α وهذا معناه رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 أي ان هناك تأثير ذو دلالة معنوية لدور توفير المتطلبات الرقابية في تحقيق الأداء الأمثل لأدوات الدفع الإلكتروني .

أما معادلة خط المستقيم $Y = 1.04X_2 + 0.01$ فهي تعني ان تحسين آليات التعامل مع أدوات الدفع الإلكتروني = ١,٠٤ المتطلبات الرقابية + ٠,٠١ .

ثانياً. المبحث الثاني : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً :- الاستنتاجات

أظهرت نتائج البحث من خلال الزيارات لرئاسة جامعة البصرة والكليات المرتبطة بها والإجابات المتجمعة للاستبيان (عينة البحث).

توصلنا الى الاستنتاجات الآتية :-

١ وجود خلل محاسبي ورقابي في اليات التعامل أو الاستجابة لاستخدام أدوات الدفع الالكتروني كبديل عن الأسلوب التقليدي أو اليدوي .

٢ لم يلاق استخدام ادوات الدفع الالكتروني الترحيب والقبول من قبل موظفي الدولة نتيجة عدة عوامل أهمها ارتفاع تكلفة خدماتها والنقص في البنى التحتية اللازمة .

٣ - الحاجة الى تطوير مهارات وخبرات الكوادر المحاسبية والرقابية وتوفير البيئة القانونية الداعمة لهم .

٤ - اضافت عملية توطين الرواتب حلقات عمل جديدة علاوة عن الاعمال السابقة
في حين انه من المفترض أن توفر عملية الانتقال الى الدفع الالكتروني الوقت
والجهد .

- ٥ عدم التزام المصارف المخولة بتوطين رواتب موظفي الدولة لديها بالعديد من فقرات العقود المبرمة مع دوائر الدولة .
- ٦ الحاجة الى حملات إعلامية مكثفة لكيفية استخدام أدوات الدفع الالكتروني والفوائد المتحققة من هذا الاستخدام ونشر ثقافة التعامل بها.
- ٧ اختلاف الخدمات المقدمة من قبل المصارف المخولة بتوطين رواتب موظفي الدولة لديها خلق حالة من الضغط والتركيز على مصارف دون أخرى وبآلاتي أنخفض مستوى هذه الخدمات وهذا بدوره سيجعل الموظف دائم التنقل بين تلك المصارف بحثاً عن أفضل الخدمات.
- ٨ هناك حاجة الى وجود برنامج اليكتروني موحد في دوائر الدولة يقوم باحتساب الرواتب ويوفر كل المخرجات اللازمة لعملية الانتقال لاستخدام أدوات الدفع الالكتروني ويمتاز بالمرونة ليلبي احتياجات الدائرة نفسها أو الدوائر أو الوزارات الأخرى الواجب التعامل معها ومصارف التوطين.
- ٩ قيام بعض الدوائر بأرسال معلومات رواتب موظفيها باليد عبر الأقراص المدمجة وهذا يؤثر سلباً على سرعة صرف الرواتب بواسطة أدوات الدفع الالكتروني .

التوصيات

من خلال الاستنتاجات السابقة يمكن التوصل إلى مجموعة من التوصيات المقترح أخذها بنظر الاعتبار من قبل وزارة المالية - وزارة التخطيط - ديوان الرقابة المالية ألتاحادي بشكل خاص وباقي دوائر الدولة والمهتمين بشكل عام , وصولاً الى تحقيق أهداف البحث المرجوة .

١ -على الجهات المعنية في الدولة توفير كافة المتطلبات المحاسبية والرقابية وتذليل كافة العقبات التي تواجههم وإبرزها تحسين الية التعامل بين دوائر الدولة ومصارف التوطنين التي تتسم بالبطئ والتعقيد .

٢ -ضرورة توفير البنى التحتية الكافية والملائمة (صرافات الية ATM- اجهزة نقاط البيع POS- حواسيب - خدمات أنترنت ...الخ) لعملية ألتنقال الى الدفع الالكتروني , وخفض تكاليف الخدمات المقدمة .

٣ -توفير الدورات وورش العمل التي تخص توضيح وتبسيط اليات التعامل مع الجهات ذات العلاقة والمصارف الأخرى نتيجة استخدام أدوات الدفع

الالكتروني

٤ - ضرورة ترشيح بعض الأعمال المحاسبية لاسيما تلك المرتبطة مع عمليات الدفع التقليدية واستثمار الوسائل الحديثة في الخزن والارشفة بدل الاسلوب الورقي لتوفير الوقت والجهد .

٥ -وضع شروط صارمة والجدية في متابعة المصارف الغير ملتزمة بشروط التعاقد التي أبرمتها المصارف مع دوائر الدولة لغرض توطين رواتب موظفيها لديهم .

٦ -إلزام المصارف المتعاقدة مع دوائر الدولة بالقيام بحملات إعلامية توضح كيفية استخدام ادوات الدفع الالكتروني والفوائد المتنوعة التي تحققها .

٧ -وضع سقف معين من الخدمات الواجبة التنفيذ لكافة المصارف المتعاقدة مع دوائر الدولة والتأكد من استمرارية هذا المستوى دورياً.

٨ -على وزارة التخطيط و وزارة المالية التعاون في تصميم برنامج اليكتروني موحد تلزم جميع دوائر الدولة والمصارف المتعاقدة بالتعامل من خلاله.

٩ -على البنك المركزي توجيه كافة المصارف بالتعامل عبر شبكة الانترنت لنقل معلومات رواتب موظفي الدولة من خلال إنشاء قنوات اتصال آمنة ومحمية.

المراجع والمصادر

أولاً. الكتب العربية

١. الحداد , وسيم محمد , وآخرون, ٢٠١٢ (الخدمات المصرفية الإلكترونية), الطبعة الاولى , دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة , عمان , الأردن .
٢. سفر, احمد, ٢٠٠٨ (أنظمة الدفع الإلكترونية) الطبعة الاولى , منشورات الحلبي الحقوقية بيروت, لبنان.
٣. شهلوب, علي محمد, ٢٠٠٧ (شؤون النقود وأعمال البنوك) الطبعة الأولى, شعاع للنشر والعلوم, عمان, الأردن.
٤. الكيلاني, محمد, ٢٠٠٨ (الموسوعة التجارية – عمليات البنوك) المجلد الرابع , دار الثقافة والنشر, الاردن.
٥. الشمري, ناظم محمد, العبدلات, عبد الفتاح زهير, ٢٠٠٨ (الصيرفة الإلكترونية, الادوات والتطبيقات ومعوقات التوسع), الأردن .

ثانياً. الأبحاث العلمية العربية والمنشورات

١. ثويني, فلاح حسن, خلف, وحيد جبر, ٢٠٠٥ (الصيرفة الإلكترونية المبررات والمخاطر ومتطلبات النجاح), مجلة كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية, السنة ٢٨ العدد ٥٤ .

٢. زهير زواش, ٢٠١١ (دور أنظمة الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية)

, رسالة ماجستير جامعة ام البواقي, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

٣. د. شندي اديب قاسم, ٢٠١١ - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة واسط - مجلة بغداد للعلوم

الاقتصادية العدد ٢٧.

٤. فاطمة , ناشف, ٢٠١٨ (وسائل الدفع الالكتروني في البنوك والمؤسسات المالية

الجزائرية : دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية مستغانم) , رسالة ماجستير, جامعة

الحبيب بن باديس كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير .

ثالثاً. المصادر الأجنبية:

1. Dr. Teresa Mccarthy, 2015 " The Power Of Point Of Sale Improving Growth, Profit, And Customer Service In A Retail Business" The Honors Program Senior Capstone Project Matthew Cote Faculty Sponsor, April.

2. Kumaga Delali, 2010 Challenges Of Implementing Electronic Payment Systems ,The Case Of Ghanas E-Zwich Payment System, Masters Thesis In Business Administration, Mpa Programme, School Of Management,

رابعاً . المواقع الالكترونية على (الانترنت)

<https://ar.wikipedia.org/wiki/0>